السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية دراسة تحليلية

د/ حسين مجبل الرشيدي . د/ حجاج مبارك العجمي . د/ عبد الله سالم العازمي .
قسم الأصول والإدارة التربوية – كلية التربية الأساسية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب – الكويت

إذا كان النظام التعليمي يعكس في مجمله تطور الأوضاع المجتمعية كافة، فإن السياسة التعليمية باعتبارها نقطة الالتقاء بين النظامين التعليمي والسياسي، تعكس حجم النظرة القادمة من النظام السياسي للتعليم بالمجتمع. فالتعليم يقوم بإعداد أفراد المجتمع من خلال التركيز على تحقيق الأهداف التالية: توفير فرص العمل المنتج بدرجة من الكفاءة، إشاعة العدل الاجتماعي والتواصل والحوار الثقافي المتجدد، ديمقراطية الحوار بين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته (شبل بدران،١٩٩٥، المقدمة).

ويصل المجتمَع – أي مجتمع – لهذه الأهداف عندما يضع لنفسه سياسة تعليمية تتماشي مع الواقع الاجتماعي القائم بالمجتمع؛ حيث تعد السياسة التعليمية جزءًا من عملية اجتماعية متكاملة، تشمل فلسفة المجتمع، ومنها تشتق فلسفته التربوية، والتي بدورها تضع السياسة التعليمية .

ولقد تأثرت النظم التعليمية في الدول المتقدمة والنامية على السواء بالمتغيرات العالمية الراهنة، من قبيل: العولمة وانعكاساتها على جميع مناحي الحياة، التقدم المذهل في تكنولوجيا الاتصال، وثورة المعرفة والمعلومات. فقد جعلت هذه العوامل العالم كله في حالة حركة دائمة مستمرة؛ من أجل السعي نحو مواكبتها. وقد رافق هذه المتغيرات على المنحي الاجتماعي تزايد الدعوات بضرورة توفير التعليم كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، مع التأكيد الدائم والمستمر على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والمساواة بين الجنسين .

ولقد اهتمت الدول العربية بتبني سياسات تربوية تلبي ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم من جهة، وتلبي احتياجات المجتمع من القوي العاملة والكوادر الفنية المطلوبة من جهة أخرى . كما جرت محاولات لإصلاح التربية وتجديدها في سياق التنمية الشاملة إلا أن القصور ما زال يراود هذا الجانب ممثلاً في الافتقار إلى تقنيات وأساليب شاملة لتقويم النظم التعليمية، والافتقار إلى التخطيط طويل الأجل (جاسم الكندري وآخرون، ١٩٩٩، ص٢١٤).

وفي ظل هذه التغيرات التي يشهدها المجتمع الكويتي، بقيت مفاهيم الحق في التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، والمساواة، وعدم التمييز أهدافًا معلنة للسياسة التعليمية، وركنًا أساسيًا في الدستور الكويتي، الذي ينص على :

- مادة (١٣) : التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه .
- مادة (٢٩): الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .
- مادة (٤٠): التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقًا للقانون، وفي حدود النظام العام والآداب، التعليم إلزامي في مراحله الأولي وفقًا للقانون (الدستور الكويتي،٢٠٠٣).

وتأثرًا بالمتغيرات الراهنة والتحديات التي تواجه المجتمعات على الأصعدة كافة، نجد من يطالب بجعل التعليم كأي سلعة تجارية تتاح لمن يدفع قيمتها، وليس بوصفه حقًا وضرورة أساسية لكل فرد. وهو ما من شأنه أن يفرغ التعليم من مضمونه .

وقد أشارت بعض الدراسات (جمعية المعلمين الكويتية، ٢٠٠٦، ص ص ٢٤-٣٣) إلى أن وزارة التربية الكويتية تفتقد إلى خطة تعتمد على رؤية مستقبلية واضحة المعالم، محددة الأركان، قابلة للتطبيق العملي .

مشكلة الدراسة :

مما سبق يتضح أن التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية قد أثرت على المجتمع الكويتي كغيره من المجتمعات، ومن البديهي أن يتأثر النظام التعليمي بهذه التغيرات، وهو ما ظهر في صورة فتح الباب أمام التعليم الخاص على مستوى المراحل التعليمية كافة، والدعوة المتجددة بضرورة ترشيد الإنفاق على التعليم . وهو ما قد يؤثر على مفهوم تكافؤ الفرص وتطبيقه في التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت .

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى تناول السياسة التعليمية (استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت ٢٠٠٥- ٢٠٢٥) لمفهوم تكافؤ الفرص بمرحلة التعليم العام ؟

أسئلة الدراسة :

ويتفرع من التساؤل الرئيس السابق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، وأهم أبعاده ؟
- ما المعالم المميزة للسياسة التعليمية في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت ؟

- ما محتوى السياسة التعليمية في وثيقة استراتيجية التعليم العام بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية كميًا وكيفيًا ؟
- ما مقترحات تعزيز مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العام بدولة الكويت؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى :

- تعرف مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، وأهم أبعاده.
- تحديد المعالم المميزة للسياسة التعليمية في وثيقة التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت .
- تعرف محتوى السياسة التعليمية في وثيقة التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية كميًا وكيفيًا .
- تقديم مقترحات لتعزيز مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت.

أهمية الدراسة :

- أهمية مجال الدراسة البحثي والمرتبط بقضية السياسة التعليمية ومفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في المنظومة التعليمية بدولة الكويت .
- قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت قضية السياسة التعليمية في النظام التعليمي بدولة الكويت .
- قد تكون ذات أهمية تطبيقية في توجيه أنظار التربويين وواضعي السياسة التعليمية بدولة الكويت إلى ضرورة مراعاة أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية.

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة على الحدود الموضوعية التالية :

- وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥- ٢٠٢٥)، والصادرة عن وزارة التربية في يونيو ٢٠٠٣.
- مراحل التعليم العام بدولة الكويت(الابتدائية، المتوسطة، الثانوية). وذلك بحكم أنها المراحل الأساسية للتعليم في أي دولة.

منهج الدراسة :

يعد المنهج الوصفي من أنسب المناهج لدراسة مشكلة البحث الراهن، ومن خلال الوصف والتحليل الكمي والكيفي لوثيقة استراتيجية التعليم العام بدولة الكويت.

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى كأداة تُستخدم ضمن أساليب وأدوات أخرى في إطار منهج متكامل لتحليل مضمون وثيقة استراتيجية التعليم العام بدولة الكويت؛ بهدف تعرف ما تتضمنه هذه الوثيقة من أبعاد لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية.

مصطلحات الدراسة :

تكافؤ الفرص التعليمية Equal Educational Opportunities:

يقصد بمصطلح تكافؤ الفرص " الإتاحة الكاملة لجميع أفراد الشعب على قدم المساواة ودون تفرقة في أي مجال من مجالات الحياة. إذن تكافؤ الفرص يعني تنوع الفرص وتعددها ولا يعني تساويها أو تماثلها " (أحمد محمود، ٢٠٠٩، ص ٣٦).

ويقصد به إجرائيًا: مدي تضمين وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥-٢٠٢٥) لأبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية .

السياسة التعليمية Educational Policy :

هي عملية منظمة تتبع الأسلوب العلمي، وتتم على خطوات عدة متتالية تبدأ بتحديد المشكلة، وتنتهي بالقوانين والقرارات المرتكزة على منهجية علمية، وتتسم بتوجهها المستقبلي (أسماء عبد السلام، ٢٠١٠، ص ٣٤٠).

والسياسة التعليمية هي مجموعة من المبادئ والقرارات التي تستمد من نظام محدد للقيم، ومن استشراف النتائج والآثار المحتملة للقرارات، وبناء على ذلك يتم تحديد الإجراءات التي تلتزم الحكومة الأخذ بها؛ من أجل التأثير في الواقع وتوجيهه نحو الأهداف المخططة. ويتم تنفيذ هذه المبادئ والإجراءات وما يتبعها عادة داخل نظام التعليم كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف التعليمية المرغوب تحقيقها (نادية يوسف، ١٩٨٨، ص ١٤٤) .

الدراسات السابقة:

أجريت عدة دراسات سابقة مرتبطة بموضوع البحث الحالي. وفيما يلي أهم هذه الدراسات مرتبة تاريخيًا من الأقدم للأحدث، ومن الدراسات العربية إلى الدراسات الأجنبية.

- **دراسة أبوبكر زيدان (١٩٩١):**

هدفت الدراسة إلى تعرف أهم ملامح السياسة التعليمية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠، وكذلك أهم المتغيرات المجتمعية التي حدثت خلالها، للكشف عن مدى تفاعل السياسة التعليمية مع تلك المتغيرات المجتمعية . واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة :

- إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي كان له انعكاس على التعليم، واستمر ذلك خلال الفترة التالية للسبعينيات .

- حدوث تغير في التوجه الرسمي للقيادة السياسية منذ عام ١٩٧٠، مما أدي لحدوث تغير في التشريعات التعليمية التي استجاب لها القائمون على التعليم، وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والقرارات التي تتلاءم ومتطلبات تلك التغيرات .

- تأثر التعليم وسياساته واتجاهاته بالأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال الثمانينيات، والتي كان من آثارها تدهور الأبنية المدرسية، وتعدد الفترات، وارتفاع كثافة الفصول، فضلاً عن تدني الخدمات التعليمية المقدمة للتلاميذ .

- دراسة نهلة عبد القادر(١٩٩٢):

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور علمي قائم على دراسة تجربة متقدمة (إنجلترا) لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية، بهدف تطوير التعليم في مصر. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- ضعف المشاركة الشعبية في صياغة التشريعات التعليمية التي صدرت في مصر.
- ضعف الربط بين التشريع والسياسة العامة للدولة، حيث كان التشريع يرتبط بشخص الوزير.
- أولت التشريعات التعليمية التي صدرت في مصر الاهتمام بجانب الكم دون الكيف في التعليم.
- ضعف استناد المشرع التعليمي في مصر لقاعدة متعددة الأبعاد من المعلومات الموثوق بها.

- دراسة آمال أندراوس (٢٠٠٠) :

هدفت الدراسة إلى تعرف التطورات التي طرأت على السياسة التعليمية في ضوء السياق السياسي الاجتماعي في مصر؛ وصولاً لتحديد أبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق، ووضع مقترحات لسد هذه الفجوات بما يفيد في وضعها وتطبيقها. ووظفت الدراسة المناهج: التاريخي، الوصفي، المقارن. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة :

- ركزت السياسة التعليمية في مصر على تطبيق الأهداف الخاصة بالجوانب الكمية، وإهمال الأهداف الكيفية للتعليم، مع استمرار المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي نتيجة لنقص الأبنية المدرسية والتجهزات والميزانية المخصصة له.

- ضعف قدرة السياسة التعليمية على استيعاب الأطفال في سن الإلزام، والذي كان من المفترض أن يتم حسب الخطط التي وضعت لذلك، مما أدي إلى التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص في التعليم؛ نظرًا لعجز القطاع الحكومي عن تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم.

- تقليص دور الدولة ومسئوليتها تجاه التعليم في فترة الثمانينيات واعتمادها على الخاص، وتشجيع الاستثمارات في مجال التعليم، وتبرير ذلك بأن هذا التحول يتم في إطار التطورات العالمية، وتلقي المعونات الأجنبية .

- دراسة أحمد عبد المطلب (٢٠٠٩) :

هدفت الدراسة إلى تعرف مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية والعوامل المؤثرة عليه، والكشف عن النصوص المتعلقة بتكافؤ الفرص في التعليم الجامعي في أهم التشريعات المصرية، وتعرف مدى ملاءمة التشريعات المتعلقة بتكافؤ الفرص مع متطلبات العصر وتحدياته. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى تعدد العوامل المؤثرة على تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي وتنوعها، وتفاوتها فيما بينها في التأثير على هذا التكافؤ. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ١٩٧١ ليلبي الطلب الاجتماعي المتزايد بضرورة إجراء إصلاحات دستورية.

- دراسة علياء عمر (٢٠٠٩) :

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العوائق التي تواجه التعليم الأساسي في مصر، وتعرف ملامح التعدد والمفارقات في واقع رباعية المنظومة التعليمية بالحلقة الأولي من التعليم الأساسي وآثارها على تكافؤ الفرص التعليمية، وكشف الصعوبات التي تواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمجتمع اللامساواة.

ووظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمواجهة عدم التكافؤ في الفرص التعليمية من خلال :

- النهوض بالتعليم الحكومي ليتقارب في مستواه مع التعليم الخاص، عن طريق الدعم المادي وحسن إدارته .

- توزيع الخدمات التعليمية توزيعا عادلا وبما يتفق مع حاجات البيئات المختلفة.

- تشجيع الجهود الذاتية واستخدام موارد البيئة في إنشاء المدارس؛ وذلك لتخفيف العبء عن كاهل الدولة .

- توجيه مزيد من الاهتمام للبرامج التعليمية الموجهة لتلاميذ الحلقة الأولي من التعليم الأساسي لتكون بمثابة وسائل لتعويض أوجه القصور في التعليم المدرسي الرسمي.

- الاهتمام بتدريب المعلمين أثناء الخدمة؛ بهدف رفع مستوى ثقافتهم العامة ومعلوماتهم العلمية والتربوية وتحديثها .

- دراسة أسماء عبد القادر (٢٠١٠) :

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الرؤى المتعددة لمفهوم البحث التربوي، وتعرف دور البحث التربوي في تطوير التعليم وسياساته، تحديد نماذج تفعيل البحث التربوي في السياسة التعليمية. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي .

وخلصت الدراسة إلى وجود عدة نماذج توضح كيف يمكن تفعيل البحث التربوي في السياسة التعليمية، وهي: النموذج الخطي التقليدي، النموذج التكتيكي، النموذج الموجه لحل المشكلات، النموذج السياسي، النموذج التنويري، النموذج المجتمعي، النموذج التفاعلي. كما أن علاقة البحوث بصنع السياسة ليست أحادية الجانب، وإنما هي علاقة مركبة تحددها وتتحكم فيها عوامل عديدة منها: المناخ السياسي السائد في المجتمع، ومدى اعتراف السياسيين بضرورة الاعتماد على البحوث لاتخاذ قراراتهم، بجانب نظرة المجتمع لأهمية البحث التربوي.

- دراسة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠١٠):

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة التعليمية في مصر، وتعرف الواقع الفعلي للتعليم في المرحلة الثانوية، والمحاولات التي تمت لمواجهة متطلبات اقتصاد المعرفة. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة التعليمية في مصر تعاني الكثير من التحديات التي تجعلها بمنأى عن تحقيق أهداف إنمائية حقيقية تتفق مع متطلبات مجتمع/ اقتصاد المعرفة. وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج بما يتوافق مع المستحدثات العلمية الحديثة .

التعليق على الدراسات السابقة :

أشارت الدراسات السابقة إلى أهمية تناول السياسة التعليمية بالنقد والتحليل. كما وظفت أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي لوصف الواقع وتحليله. واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الجزء المرتبط بالجانب التنظيري والدراسة التحليلية.

كما يتضح وجود العديد من الدراسات التي تناولت قضايا التعليم بمراحله المختلفة في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص أو بعض المفاهيم المتداخلة معه مثل الحق والتمايز والمساواة . في حين لا نجد صدى لمثل هذه الدراسات بالكويت – في حدود علم الباحثين– .

إجراءات الدراسة :

سارت الدراسة وفق الخطوات التالية:

تتحدد خطوات الدراسة الحالية على النحو التالي:

- الاطلاع على الأدبيات والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية؛ بهدف تقديم إطار نظري يتناول مفهوم تكافؤ الفرص، وأبعاده، والسياسة التعليمية من حيث المفهوم والمصادر والوظائف، الخصائص ومراحل الصنع.
- إعداد قائمة بأبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية.
- تحكيم القائمة من خلال عرضها على المتخصصين في مجال (التربية، السياسة، القانون).
- إعداد استمارة تحليل المضمون، والتأكد من صدقها وثباتها .
- تحديد وثيقة استراتيجية التعليم العام بدولة الكويت موضوع التحليل.
- إجراء التحليل الكمي والكيفي للوثيقة .
- تفسير نتائج التحليل الكمي والكيفي .
- تقديم أهم المقترحات والتوصيات اللازمة لتفعيل مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم العام بدولة الكويت .

الإطار النظري :

- **مفهوم السياسة التعليمية:**

السياسة التعليمية هي إحدى السياسات التي تنبثق عن السياسة العامة للدولة، والتي تشكل بدورها سلسلة القرارات الخاصة بالقطاعات المختلفة في المجتمع، وتعكس آراء وأفكار الدولة، وما ترغب في تنفيذه من أهداف في مجالات السياسة والدفاع والاقتصاد والتعليم والخدمات الاجتماعية والصحية .

وإذا كان النظام التربوي بحكم طبيعته الاجتماعية يستند إلى فلسفة تربوية تعبر عن الرؤية الفكرية الشاملة التي توجه النشاط التربوي كله، فإن السياسة التعليمية تعد الركيزة الثابتة في توجيه النظام التعليمي بعد الفلسفة التربوية التي تشتق بدورها من الفلسفة الاجتماعية العامة التي يأخذ بها

المجتمع، وتشكل رؤية للحياة ونظرية للتطور والتقدم في شتي الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عبد العزيز السنبل وآخرون، ص٦١). وتعرف السياسة التعليمية بأنها "مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط قطاع التعليم، وتوجه حركته داخل إطار من العلاقات المتفاعلة مع مؤسسات المجتمع الأخرى، وتتحكم هذه السياسة في عمليات صنع واتخاذ وتنفيذ القرار التعليمي" (عبد اللطيف محمود، ٢٠١٠، ص ٣).

أو هي " مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية والاتجاهات الرئيسة التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع نحو الأهداف الكبرى والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه خلال حقبة زمنية محددة. وهي تمثل رؤية المجتمع وقناعة مؤسساته المختلفة بنوعية الحياة التي يرجوها لأجياله في مستقبل أيامهم والإسهام في صنع حضارة أمتهم والحضارة الإنسانية، كما تتضمن التزامات بشكل محدد تجاه العملية التربوية ككل" (عبد الله العقيل، ٢٠٠٥، ص ٤).

وتفيد عملية تحديد الأهداف للسياسة التعليمية المعلنة في :

- أن تحديد الأهداف يسمح بتحديد ماهية المتغيرات التي تؤثر مباشرة في السياسة التعليمية، مما يقلل من عنصر الصدفة في صنعها.
- أن تحديد الأهداف يسمح بالتمييز بين السياسة التعليمية ومجموعة التفاعلات التي تحدث بين النظام التعليمي والبيئة الاجتماعية سواء التفاعلات بين الأفراد أو بين الهيئات معًا. وتبقي السياسة التعليمية مرتبطة بأهداف أكثر شمولية تسعي لتعبئة موارد المجتمع لتحقيق النفع العام لا الطموحات الفردية .
- أن تحديد الأهداف يضع أمام محلل السياسة التعليمية تصورًا بالسياسات التي كان من الممكن إتباعها خلال تحديد نطاق ونوع البدائل المطروحة أمام صانع السياسة قبل مراحل التنفيذ.
- أن تحديد الأهداف يمكن محلل السياسة التعليمية من تقويم أداء الوحدات والهيئات القائمة بالتنفيذ، فالأهداف المحددة تشير إلى الفعل والأداء المطلوب لإنجازها.
- أن تحديد الأهداف يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع، وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات(غانم الشاهين،٢٠٠٩، ص ٦٢).

- **وظائف السياسة التعليمية :**

تبرز أدبيات السياسة مجموعة الوظائف الآتية للسياسة التعليمية:

- تشكل إطارًا مرجعيًا وأيديولوجيًا يوجه النظام التعليمي، وتأتي كتعبير عن مجموعة الرؤى والطموحات الاجتماعية من التعليم.
- تحدد علاقة الدولة والمجتمع بالتعليم .
- تحدد حركة التعليم صوب المستقبل الذي يستشرفه المجتمع.
- تحدد صلة التعليم بالثقافات والحضارات المعاصرة.
- تحدد الهياكل والأهداف للمراحل التعليمية.
- تحدد الأدوار والمستويات داخل المنظومة التعليمية.
- تحدد مصادر ومواصفات الموارد المادية والبشرية.
- تحدد أساليب وطرق وأدوات تقويم النظام التعليمي.
- تحدد نوعية العلاقات القائمة بين المراحل التعليمية.
- تحدد نوعية العائد والمردود التعليمي على المجتمع وسوق العمل (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد، ٢٠١١، ص ١٨).

- **مصادر السياسة التعليمية :**

تعد الفلسفة العامة للمجتمع مصدر السياسة التعليمية الذي تستمد منه سماتها وتوجهاتها، وبما أن فلسفة أو سياسة النظام التربوي تمثل جزءًا لا يتجزأ من الفلسفة العامة للمجتمع، فإن هذه السياسة التعليمية تمثل الرؤية الفكرية والنظرة الشاملة المتكاملة التي تستند إليها الأهداف العامة التي توجه النظام التعليمي ككل . وعلى هذا فإن سياسة أي نظام تعليمي ينبغي أن تنبثق وتتشكل من المصادر التالية :

طبيعة المجتمع :

فلكل مجتمع من المجتمعات عقيدته وعاداته وثقافاته وأفكاره وطموحاته ومشكلاته، أي له خصائص وطبيعة تميزه عن غيره، وقد يشترك معه مجتمع آخر في خاصية واحدة أو بعض الخصائص بحكم تأثره بها وقربه منه، ولكن يبقي أن لكل مجتمع طبيعة خاصة وثقافة مميزة اكتسبها عبر تاريخه الطويل، وهي التي تحقق له التقدم والرقي باستمرار ذلك لأن كل جيل من أجيال المجتمع المتتابعة عبر الزمن لا يبدأ حياته من الصفر بل يبدأ من حيث انتهي الذي قبله، ومن هنا نشأت فكرة المؤسسات التربوية ليكون من بين وظائفها نقل التراث الثقافي للمجتمع من

جيل لآخر؛ كي يستفيد من خبرات أسلافه ويضيف إليها وينمو بها، وبذلك تتشكل حضارة المجتمع وتتسع خبرته وثقافته جيلا بعد آخر.

طبيعة الإنسان:

يري علماء النفس والاجتماع أن الطبيعة الإنسانية طبيعة مرنة وقابلة للتعليم والتكيف، ولكنها في نفس الوقت طبيعة معقدة ومتعددة الجوانب، وهي تتفاوت بتفاوت الأفراد، وتختلف باختلافهم، وهذا يعني مراعاة الفروق الفردية بينهم، أي يجب أن ينظر إلى تربية الأفراد في هذا الإطار، فكل متعلم فريد في ذاته ويختلف عن الآخرين . وفي سياق الفهم العام لطبيعة الإنسان المتفردة ينبغي على أي نظام تعليمي أن يراعي ما يلي :

- يشترك المتعلم بطبيعته مع غيره من المتعلمين في خصائص عامة بصفته إنسانًا، ويختلف في أخرى بصفته كيانًا قائمًا بذاته.
- يشمل نمو الفرد جميع جوانبه الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية، ويؤثر كل جانب من هذه الجوانب في غيره ويتأثر بها لهذا ينبغي مراعاة جميع جوانب النمو لدى المتعلم .
- ثمة عوامل تؤثر في نمو الفرد مثل الوراثة والرعاية الصحية والبيئة الاجتماعية ونحو ذلك.
- نمو الفرد عملية مستمرة ومتكاملة ويختلف النمو من فرد إلى آخر وله مراحل متداخلة ومتميزة ولكل مرحلة خصائص وسمات.
- لكل متعلم حاجاته ومطالبه الخاصة التي ينبغي مراعاتها عند صياغة الأهداف ووضع المناهج الدراسية.
- لكل متعلم ميوله واستعداداته واتجاهاته وقدراته وعلى كل نظام تربوي تنويع مجالات خبراته التي يقدمها للمتعلمين لمقابلة تلك الخصائص .

طبيعة العصر الحالي:

من المصادر المهمة لأي نظام تربوي مراعاة طبيعة العصر الحالي وخصائصه واتجاهاته؛ ذلك لأن هذا يؤثر في سلوك أفراده وفي حياة المجتمع بأسره مما ينعكس على أسلوب التربية وفلسفتها في المجتمع. ومن أهم الخصائص المميزة لطبيعة العصر الحالي والتي تؤثر بقوة على العملية التعليمية في أي مجتمع:

- السرعة الفائقة للتغيرات التي تحدث في مختلف جوانب الحياة المعاصرة .
- الاتجاه إلى تكوين كيانات بشرية كبري تملك القدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي .

- الاتجاه نحو سيطرة الدول المتقدمة على العالم النامي اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وتربويًا من خلال عولمة بعض المبادئ والعلاقات.
- تشجيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وإزاحة العقبات التي تحد من مشاركة الجماهير أو تحجيمها.
- الاعتماد على التعليم والبحث العلمي في تنمية المجتمعات حيث أصبح التقدم في هذه المجالات من العوامل الفارقة في تقدم المجتمعات أو تخلفها.

النظريات التربوية السائدة :

تتأثر سياسة النظام التعليمي أيضًا بالمفاهيم التربوية التي يؤمن بها القائمون على وضع هذه السياسة، إذ غالبًا ما يحاولون تطبيق أفكارهم التربوية ونظرياتهم النفسية على أرض الواقع. والتربية المعتدلة هي التي تأخذ بعين الاعتبار قدرات المتعلم وميوله واهتماماته وتفسرها في إطارها الاجتماعي .

ومن ناحية أخرى لابد للسياسة التعليمية أن تدرك أن العملية التربوية لم تعد بالبساطة التي كانت عليها في الماضي، فقد أصبحت لها نماذجها الفكرية المتكاملة والمترابطة ولها نظرياتها ومدارسها التطبيقية ولها تجاربها وممارساتها التي أثبتت جدواها على أرض الواقع فغدت مسلمات تربوية (عبد الله العقيل، مرجع سابق، ص ص ٦-١٢).

- **معيارية السياسة التعليمية :**

كثيرًا ما تثار قضية معيارية السياسة التعليمية، بمعني القيم والتوجهات التي يفترض أن تتضمنها وتسعي إليها، وهل السياسة التعليمية تفي بالفعل بالأهداف والطموحات الاجتماعية المرجوة من التعليم؟

ولعل هذا التساؤل هو الذي دفع إلى تناول قضية معيارية السياسة التعليمية في العديد من الأدبيات التربوية بمحاولة اقتراح مضامين وقيم عامة ينبغي أن تنشغل بها أي سياسة تعليمية في أي مجتمع. كما ظهر في الاهتمام التربوي المعاصر ما يطلق عليه مؤشرات الإنجاز التعليمي، وهي المؤشرات التي يتم في ضوئها تقويم منجزات السياسة التعليمية بغية الاطمئنان إلى سلامة مساراتها وجودة خططها وبرامجها. ومن أهم المعايير والمبادئ التي تلتزم بها السياسة التعليمية :

تكافؤ الفرص التعليمية: والذي يعد من أهم مرتكزات السياسة التعليمية لأي مجتمع، والتي تجد تطبيقًا لها في المجال التعليمي والتربوي وبخاصة في الإطار المعاصر. ويشير المصطلح إلى فتح الطريق لجميع الأطفال والشباب في المجتمع ممن لديهم الاستعداد للاستمرار في التعليم، ومن

ثَم الحصول على الوظائف والأدوار ذات المسئولية والقوة بغض النظر عن الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم .

تنمية السلوك الديموقراطي: ليست الديموقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم، فهي أولاً وقبل كل شيء أسلوب في الحياة الاجتماعية يعتمد على التبادلية، وعلى اتساع مساحة الاهتمامات المشتركة، وتنوع أعظم للقدرات الإنسانية، وكل هذا يتطلب مزيدًا من النمو والتدريب على الحياة الديمقراطية بتطوير الخبرات التربوية الواعية الهادفة. من هنا تعول السياسات الاجتماعية المعاصرة على التربية في تنمية السلوك الديموقراطي لدى الأفراد، بحيث أصبح هذا المطلب معبرًا في ذات الوقت عن هدف راسخ من أهداف السياسة الاجتماعية للتعليم .

إعلاء مبادئ حقوق الإنسان: لقد استقر في تكوين السياسة الاجتماعية للتعليم في السياق المعاصر أن تدريس حقوق الإنسان في المدارس يعزز الوعي بالديموقراطية في المجتمع الإنساني الأعم والأشمل. وأن تأصيل مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع المدرسي تعد مقدمة لازمة لبزوغ هذه المبادئ في الحياة اليومية للمجتمع الخارجي، وهي المبادئ التي تدور حول صيانة كرامة الإنسان والحرية والمساواة والعدالة.

تنمية العقلية العلمية : لقد أصبح من مبادئ السياسات الاجتماعية الراسخة في البلدان كافة بدرجات متفاوتة أن يكون العلم والبحث العلمي معيارين لشئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة، وأصبح امتلاك المجتمع لقاعدة علمية مؤسسة على كوادر من العلماء والباحثين وبنية مادية للبحث العلمي مطلبًا رئيسًا في تخطيط السياسات الإنمائية.

تعزيز الهوية الثقافية: يظل هدف تعزيز الهوية الثقافية هدفًا محوريًا لأية سياسة تعليمية، فالذاتية الثقافية بما تتضمنه من سمات وقيم الشخصية الوطنية، وما تعنيه من عمق تاريخي واعتزاز بماضي زاخر، ومنجزات حضارية أصبحت جزءًا من شخصية الأمة، وهذه المضامين كافة لاشك أن سبيلها إلى الاستعادة والحفظ والتقويم والتجديد إنما هو التعليم .

تنمية الوازع الديني والأخلاقي:لاشك أن تقدير الأديان واحترام القيم الدينية عمومًا يعد من أكبر اهتمامات السياسة الاجتماعية، ويشتق من ذلك تنمية الوازع الديني والأخلاقي، حيث يعد الدين عنصرًا ثقافيًا مؤثرًا والتعليم مرآة تعكس مطالب الثقافة وفروضها، ومن ثَم لا يمكن التغاضي عن موقف السياسة التعليمية من الدين(محمد الحامد وآخرون، ٢٠٠٥، ص ص ٦٣-٦٥) .

خصائص السياسة التعليمية :

للسياسة التعليمية مجموعة من الخصائص والسمات تمثل المبادئ والقيم والتوجهات التي تلتزم الدولة بتحقيقها، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي :

- الموضوعية: تستند السياسة التعليمية إلى فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع والمعبرة عن موروثه الثقافي وتطلعاته المستقبلية، ومن ثم تغيب عنها السمة الذاتية المرتبطة بالأشخاص وتكتسب السمة الموضوعية التي تجعل انحيازها إلى مجموع الناس بخصائصهم ومشكلاتهم وطموحاتهم. وذلك يتيح للسياسة التعليمية فرصة الاستقرار والاستمرار، مما يمكن المخططين من رسم الخطط اللازمة لترجمة الاستراتيجية التعليمية إلى برامج ومشروعات.
- التطورية : لما كان التغير والتطور سنة كونية يستحيل تجاهلها، فإن السياسة التعليمية تخضع لقدر من التطور يجعلها تتواكب مع جملة المتغيرات المجتمعية . فالاستقرار في السياسة التعليمية أمر نسبي وإلا أصبح جمودًا. ومن هنا تتطور السياسة التعليمية في أي مجتمع بتغير طبيعة المشكلات التربوية التي يواجهها.
- التحديد والوضوح: تعني السياسة التعليمية بتعيين الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع، وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها وصياغتها بوضوح تام حتى يسهل تنفيذها.
- الشمولية: تهتم السياسة التعليمية بالنظرة الكلية إلى المسألة التعليمية، وتعني بالإطار العام والعلاقات المتداخلة بين منظومة التعليم والواقع المجتمعي (عبد العزيز السنبل وآخرون، مرجع سابقن ص ص ٦٣-٦٤).

- **مراحل صنع السياسة التعليمية:**

تتم عملية السياسة التعليمية وفقا للمراحل التالية :

- المرحلة الأولى، تحديد المشكلة: حيث يبدأ إعداد السياسة عند إحاطة الحكومة بموقف أو مسألة أو مشكلة معينة، تتضح من الشعور بعدم الرضا عن السياسة الحالية واتفاق الآراء حول هذا الشعور وعلم الحكومة بالمشكلة إما عن طريق أحد صانعي السياسة في البرلمان أو الجهاز التنفيذي أو الإدارات الحكومية، ثم تبدأ الجهة المسئولة الرسمية في دراسة الموقف والأسباب التي أدت إليه كما تحدد السياسة في ضوء أهداف الدولة.

- المرحلة الثانية، مرحلة جمع الحقائق والتشاور: وذلك مع الأطراف المعنية مثل الهيئات وجماعات المصالح واللجان البرلمانية، وهي مرحلة بلورة الآراء حول نقاط محددة ووضع بعض التصورات للحلول البديلة.
- المرحلة الثالثة، صياغة السياسات البديلة : وهي مرحلة ظهور البدائل، وفي هذه المرحلة يبدأ وضع الحلول المختلفة للمشكلة، وهو ما تنهض به الأطراف صاحبة المصلحة، والمؤسسات العامة، والإداريون الذين تقع المشكلة في نطاق اختصاصهم.
- المرحلة الرابعة، مرحلة النقاش العام : وهنا تخضع بدائل السياسة المقترحة لنقاش داخل المؤسسة الحكومية طبقًا للإجراءات الدستورية في مؤتمرات تعقدها الأحزاب أو جماعات المصالح أو الإعلام والنقاش بين الحكومة والأطراف المعنية ومحاولة الوصول إلى اتفاق داخل الحكومة.
- المرحلة الخامسة، اتخاذ القرار : وتتضمن المرحلة الخامسة حسم الاختيار بين البدائل بصدور قرار سلطوي ملزم من قبل الجهة الرسمية المختصة، ولا تمثل هذه المرحلة نهاية المطاف في عملية صنع السياسات إذ تمثل المرحلة الخامسة – مرحلة التشريع– حيث يتم اختيار أحد الحلول المفروضة، والقرار هنا لمجموعة من صانعي السياسة ذوي النفوذ ثم تعرض السياسة المختارة على الهيئات التشريعية لإقرارها لتأخذ قوة القانون.
- مرحلة تنفيذ السياسة : ويتطلب ذلك توافر الاعتمادات المطلوبة، وتطبيق أساليب الثواب والعقاب على القائمين على التنفيذ.
- مرحلة التغذية العكسية : وهي آخر حلقة في عملية صنع السياسة وعن طريقها يحدد صناع السياسة أوجه القوة والضعف، وما يترتب عليها من آثار متوقعة وغير متوقعة (محمود عساف وصهيب الأغا، ٢٠١١، ص ٨٩).

- **مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية :**

يقصد بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية تساوي مختلف المواطنين في الحصول على حق التعليم. وتطبيقًا لهذا المفهوم جاءت مجانية التعليم، حتى يمكن فتح أبواب المدارس أمام جميع الأبناء على ألا يتم مطالبتهم بتكلفة التعليم، وإن حدث عكس ذلك فسوف نجد أعدادًا كبيرة لا تحصل على حقها في التعليم، بسبب فقر أسرهم أو بسبب معوقات أخرى لا ذنب للمتعلم فيها، قد تحرمه من حق التعليم على الرغم من أنه قد يكون أقدر عقليًا من غيره الذي يتمتع بالتعليم بسبب أموال ذويه(سعيد إسماعيل، ٢٠٠٣، ص٥) .

ولقد أخذ المفهوم دفعة قوية بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، والذي نص على أن" لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولي والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا"(بيير جيوفيني، ١٩٨٨، ص ١٤).

أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية :

يكتنف مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في الأدب التربوي والاجتماعي الكثير من الغموض؛ بسبب تداخله مع مفاهيم أخرى منها: المساواة والحق والاستمرارية، كما أنه من المفاهيم المُشكِلَة لأنه يتحدد وفقًا لطبيعة السياق الذي يرد فيه والأيديولوجية التي تحويه ومجالات استخدامه. ومن هنا سوف يحاول الباحثون بيان نقاط التقارب بين مفهوم تكافؤ الفرص والمفاهيم التي تتداخل معه، والتي تعد في ذات الوقت بمثابة الأبعاد الممثلة له، وهي :

- تكافؤ الفرص التعليمية ومفهوم الحق :

يرتبط مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بفكرة تساوي المواطنين كافة في الحصول على حق التعليم، وأن يكون أمام كل فرد نفس الفرص التي تتاح لغيره دون أي عقبات في الحصول على حق الالتحاق بالتعليم بصرف النظر عن المستوى الاجتماعي والاقتصادي والجنس، وحقه في مواصلة تعليمه للمراحل الأعلى طالما كانت ميوله وقدراته واستعداداته تسمح بذلك (ناهد رمزي وآخرون، ٢٠٠٢، ص ص ٧-١٥).

وتطبيقًا لهذا الحق جاءت مجانية التعليم لتفتح الباب على مصراعيه أمام كل الأفراد، على أن تكون كفاءة الفرد هي المعيار الوحيد لانتقاله من مرحلة لأخرى داخل النظام التعليمي، ولا يكون للامتيازات الأخرى أي تأثير في ذلك .

- تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة:

فمن ضمن التعريفات المقدمة لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية أن يحصل كل الأفراد على إمكانات متساوية لتنمية قدراتهم واتجاهاتهم سواء قبل الالتحاق بالتعليم أو أثنائه أو بعده. وعلى هذا فمفهوم المساواة يرتبط بمفهوم العدالة وحق كل فرد في تلقي التعليم . وهو ما يعبر عنه البعض بالوصول بنسبة الإلزام في التعليم إلى ١٠٠%، بما يحقق العدل الاجتماعي في التعليم (مهني غنايم وهادية أبو كليلة، ١٩٩٤، ص ١٤). وهكذا فتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية يعد مدخلاً مهمًا نحو تحقيق المساواة .

- تكافؤ الفرص التعليمية والاستمرارية:

فقد أدت التطورات الحادثة في العصر الحالي والتي تشمل مجالات الحياة كافة إلى جعل إكساب الأفراد القدرة على مواجهة الجديد هو التحدي الأكبر في الحياة؛ لأن كل فرد سيكون في حاجة مستمرة لاكتساب المعارف والتكنولوجيا دائمة التغير.

ولتحقيق ما سبق يجب أن يحصل كل فرد على فرصته في التعليم في أي وقت وأي مكان وأي سن وتحت أي ظرف في بيئة تعليمية متكافئة لا تحدها حدود. بمعني ضرورة توفير فرص الاستزادة من التعليم أمام كل فرد يرغب في ذلك طبقًا لقدراته واستعداداته، وبما يضمن له تحقيق نمو مطرد في قدراته .

وفي ضوء ما سبق تناوله من جوانب اقتراب بين مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وما يتداخل معه من مفاهيم أخرى، تحدد الدراسة الحالية أبعاد تكافؤ الفرص التعليمية في :

- **الحق في التعليم: من خلال توفير الفرص التعليمية المتاحة بالمجان، وإزالة القيود التي تحول دون استفادة كل فرد منها.**
- **المساواة في التعليم: من خلال توفير الإمكانات المادية والبشرية التي تيسر الاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية .**
- **الاستمرار في التعليم: من خلال حق الفرد في مواصلة التعليم المناسب لقدراته واستعداداته واحتياجاته.**

- **الدستور الكويتي وتكافؤ الفرص التعليمية:**

تضمن الدستور الكويتي العديد من المواد المعبرة والمؤكدة على كفالته لمبدأ تكافؤ الفرص في الحقوق الممنوحة للأفراد بصفة عامة، وما يرتبط منها بالتعليم بصفة خاصة.

ففي الباب الثاني والمعنون بالمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، تضمنت المادة السابعة ما نصه" العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع". ونصت المادة الثامنة على" تصون الدولة دعامات المجتمع وتكافؤ الفرص للمواطنين".

أما المادة الثالثة عشر فقد نصت على" التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه". وتضمنت المادة التاسعة والعشرون" الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". وركزت المادة الأربعون على التعليم تحديدًا وتضمنت" التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقًا

للقانون وفي حدود النظام العام والآداب . والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولي وفقًا للقانون" (الدستور الكويتي).

وكل ما سبق يوضح لنا صراحة مدى حرص دولة الكويت على كفالة تكافؤ الفرص التعليمية وإتاحتها أمام الأفراد كافة .

الدراسة التحليلية وإجراءاتها :

بعد تناول الدراسة لمفهوم السياسة التعليمية ومراحل صنعها، وتعرضها لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأهم أبعاده، تسعي الدراسة لبيان مدى تضمين وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥- ٢٠٢٥) لأبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، والمتمثلة في(الحق في التعليم، المساواة في التعليم، الاستمرار في التعليم)، وذلك من خلال ذكر هدف الدراسة التحليلية، وعينة الدراسة، وأداتها الممثلة في أسلوب تحليل المحتوى، وتفصيل كل ذلك كما يلي :

- **هدف الدراسة التحليلية:**

هدفت الدراسة التحليلية إلى الكشف عن مدى تضمين وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥- ٢٠٢٥) لأبعاد مفهوم تكافؤ التعليمية، والمتمثلة في(الحق في التعليم، المساواة في التعليم، الاستمرار في التعليم) .

- **عينة الدراسة :**

اقتصرت عينة الدراسة على وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥- ٢٠٢٥)، والصادرة في يونيو ٢٠٠٣؛ وذلك لكونها أول استراتيجية تعتمد للتعليم العام في تاريخ دولة الكويت(وزارة التربية، ٢٠٠٣، ص ٢) .

وتقع الوثيقة في سبع وثلاثين صفحة. وتتكون من :

- تصدير . - تمهيد.
- القضايا الرئيسة التي تناولتها استراتيجية التعليم العام.
- وظيفة استراتيجية التعليم العام.
- مكونات استراتيجية التعليم العام.
  * الإطار المرجعي لاستراتيجية التعليم العام.
  * الرؤية والرسالة الاستراتيجية للتعليم العام.
- السياسات العامة لنظام التعليم العام.
- استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت:

* الرؤية الاستراتيجية.
* الرسالة الاستراتيجية.
* الغايات الإستراتيجية.
* الأهداف الاستراتيجية .

- قائمة المراجع.

أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis:

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب تحليل المحتوى؛ بهدف تعرف أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية المتضمنة في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥- ٢٠٢٥)، حيث يعد تحليل المحتوى أداة من أدوات المنهج الوصفي (سمير محمد، ١٩٨٣، ص ١٠٧). كما تهتم الدراسات التربوية الحديثة بتحليل المحتوى باعتباره أسلوبًا بحثيًا؛ لأن التحليل بوجه عام يهدف إلى تصنيف وجدولة معلومات نوعية محددة(محمد جمال الدين، ١٩٨٥، ص ١٩٥). كذلك تستهدف عملية التحليل عزل سمات وخصائص المحتوى عن بعضها البعض حتى يمكن وصفها بوضوح واكتشاف العلاقة بينها.

ويعرف تحليل المحتوى بأنه " أداة علمية وأسلوب بحثي منهجي تستخدم في تحليل المحتوى الظاهر والضمني لمادة من المواد بطريقة موضوعية منظمة بهدف الوصول إلى استدلالات واستقراءات واستبصارات صادقة وثابتة خاصة بهذا المحتوى (علي مدكور ١٩٨٨، ص ٧).

ويقصد بتحليل المحتوى في هذه الدراسة : " أسلوب بحثي يهدف إلى تعرف أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية المتضمنة في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥-٢٠٢٥)".

وعلى هذا فعملية تحليل المحتوى تتضمن مستويين :

الأول (وصفي) : ويشمل الوصف الظاهر للمضمون الصريح للمادة المراد تحليلها – وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥- ٢٠٢٥)" – وفقا لوحدات التحليل وفئاته .

الثاني (تحليلي) : وذلك من خلال استخدام المعلومات التحليلية الوصفية والكمية، أي استخدام نتائج التحليل بعد ربطها بالبيانات والمعلومات البحثية الأخرى في كشف المضمون الخفي للمادة المراد تحليلها . وبما أن تحليل المحتوى يسعى إلى وصف عناصر المضمون الخاص بوثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥- ٢٠٢٥)"(عينة الدراسة)، فمن الضروري أن يتم تقسيم هذا المضمون إلى وحدات وفئات التحليل التالية :

وحدات التحليل Units of analysis :

عبارة عن الوحدات التي يتم على أساسها العد والقياس مباشرة، ولتحليل المحتوى خمس وحدات هي(محمد عبد الظاهر، ٢٠٠٠، ص ص ١٢٤-١٢٥) :

- الكلمة Word.
- الشخصية Character .
- الموضوع أو الفكرة Theme.
- المفردة Item .
- المساحة والزمن Space &time.

واستخدمت الدراسة الحالية من هذه الوحدات ما يلي:

- وحدة الكلمة : والتي تعد أصغر وحدة من وحدات تحليل المحتوى، حيث تكون معبرة عن معنى أو مفهوم معين أو قيمة .
- وحدة الموضوع أو الفكرة : من أهم وحدات التحليل وأكثرها شيوعًا. ولأن الموضوعات في معظم النصوص يمكن أن تكون الجمل المركبة أو الفقرات يصبح من الضروري تحديد أي من هذه الأشياء سيتم بحثه عند استخدام وحدة التسجيل (نوال محمد، ١٩٨٦، ص ١٥٠).

وهى هنا عبارة عن أي فكرة تدور حول أبعاد مفهوم تكافؤ فرص التعليمية المتضمنة في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥- ٢٠٢٥)" .

- وحدة المفردة : تسمى أحيانًا بالوحدة الطبيعية، وتختلف باختلاف الدراسة الخاضعة للتحليل (رشدي طعيمة، ١٩٨٧، ص ١٥٠)، ففي الدراسة الحالية حيث يتم تحليل محتوى وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥-٢٠٢٥) تعد المادة وحدة التحليل حيث يتم حساب معدل تكرار الظاهرة بعدد المواد التي وردت فيها .

فئات التحليل matters analysis :

هي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل التي يتم إعدادها طبقًا لنوعية المفهوم ومحتواه، وفى مجال تحليل المحتوى لا توجد فئات جاهزة ، وإنما توجد خطوات عامة يمكن إعداد الفئات على ضوئها، فهي تخضع لطبيعة الدراسة وأهدافها ونوعية التحليل، الأمر الذي يؤثر بصفة أساسية على نوع الفئات وعددها(سامي طايع، ٢٠٠١، ص٢٤٦).

ويقصد بالفئة: مجموعة من الكلمات ذات معنى متشابه أو تضمينات مشتركة، فهي بمثابة العناصر الرئيسة التي يتم وضع وحدات التحليل فيها(weber,1990,p37).

وتنقسم فئات التحليل إلى :

- فئة الموضوع Subject matter (ماذا قيل ؟) : وتهتم بالكشف عن موضوع ومحتوى المادة المراد إخضاعها للتحليل .

- فئة الشكل Form matter (كيف قيل ؟) : وهى ترتبط بالشكل الذي يقدم فيه محتوى المادة المراد تحليلها، وتم الاقتصار في الدراسة الحالية على فئة الموضوع؛ لأنها تهدف لتعرف أبعاد مفهوم تكافؤ فرص التعليمية المتضمنة في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥- ٢٠٢٥)، وليس على الشكل الذي تم به تقديمها .

وفى هذه الدراسة استهدفت فئة الموضوع تعرف أبعاد مفهوم تكافؤ فرص التعليمية المتضمنة في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥- ٢٠٢٥). وتنقسم هذه الفئة إلى عدة فئات فرعية حسب موضوع مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، وتم التوصل لهذه الفئات (أبعاد تكافؤ الفرص) من خلال الإطار النظري، حيث تم تقسيم فئات الدراسة الحالية إلى فئات: الحق في التعليم، والاستمرار في التعليم، والمساواة في التعليم(كما سبق استخلاصها في الإطار النظري من الدراسة الحالية).

ويتم الكشف عن كل فئة من خلال جملة من المؤشرات الخاصة بها، وذلك كما يلي:

- فئة الحق في التعليم، ويكشف عنها من خلال المؤشرات التالية:
  - أعداد المتعلمين الملتحقين بمراحل التعليم العام بدولة الكويت والنسب كافة المرتبطة بذلك.
  - معدل إتمام الدراسة لكل مرحلة من مراحل التعليم العام بدولة الكويت .
  - نسبة القيد الإجمالي لكل مرحلة من مراحل التعليم العام .
  - نسبة الرسوب والتسرب لكل مرحلة من مراحل التعليم العام.
- فئة المساواة في التعليم، ويكشف عنها من خلال المؤشرات التالية:
  - عدد المدارس المتوفرة لكل مرحلة من مراحل التعليم العام.
  - مجانية التعليم .
- فئة الاستمرارية في التعليم، ويكشف عنها من خلال المؤشرات التالية:
  - توفير الفرص التعليمية لكل من يرغب في مواصلة تعليمه.
  - انخفاض نسبة الأمية .

خطوات بناء استمارة التحكيم :

قام الباحثون بتصميم استمارة التحكيم، وهي(أداة التحليل)، والتي تضم أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية التي يمكن تضمينها في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥-

٢٠٢٥)، والتي تم التوصل إليها من عدة مصادر هي (الدين الإسلامي، الدستور الكويتي، الأدبيات والدراسات السابقة) .

وتضمنت استمارة التحليل الأبعاد التالية : الحق في التعليم والمساواة في التعليم والاستمرارية في التعليم، وتم تعريف كل بعد من هذه الأبعاد على حدة، وتم عرض هذه الأبعاد على مجموعة من الخبراء في التربية والمناهج وطرق التدريس والسياسة والإعلام التربوي من أجل تحكيم هذه الأبعاد، من حيث مدى وضوح التعريف، ومدى مناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، مع إضافة ما يرونه من تعديلات مقترحة سواء على أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ذاتها أو على التعريفات الخاصة بكل بعد .

صدق محتوى أداة التحليل :

يشير مفهوم الصدق إلى الاستدلالات الخاصة التي يمكن الخروج بها من درجات القياس من حيث مناسبتها وفائدتها، لذا يشير صدق محتوى أداة التحليل إلى صلاحية الأداة في القيام بتفسيرات معينة، وأنها تقيس ما وضعت لقياسه (رجاء أبو علام، ٢٠٠١،ص٤٣٩)، أي قدرتها على تمثيل المحتوى المراد تحليله. وتتدرج أنواع الصدق تحت ثلاثة أنواع رئيسة هي:الصدق المرتبط بالمحك، صدق المحتوى، الصدق التكوينى. وفى هذه الدراسة الصدق الظاهري هو نوع من أنواع الصدق الظاهري للمحكمين، لذا عرضت أداة التحليل على مجموعة من الخبراء المتخصصين، ومن خلال آراء وتعديلات الخبراء تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية .

ثبات التحليل :

الثبات في أبسط معانيه يعنى الوصول إلى نفس النتائج عند إتباع نفس الإجراءات المطبقة على مادة معينة، ولقياس الثبات طرق مختلفة من أكثرها شيوعا طريقة: إعادة الاختبار – الصور المتكافئة – طريقة التقسيم النصفى. ولحساب ثبات أداة التحليل اتبع الباحثون طريقة إعادة التحليل.

ولحساب الثبات استخدم الباحثون معادلة هولستى holsti، والخاصة بمعامل الثبات (عاطف العبد،٢٠٠٢، ص ٦٤).

$$\text{معامل الثبات} = \frac{٢ \text{ ت}}{\text{ن١ + ن٢}}$$

حيث : ت = عدد الحالات التي يتفق فيها المحللون .

ن١= عدد الحالات التي رمزها المحلل (١).

ن٢= عدد الحالات التي رمزها المحلل(٢).

وبتطبيق المعادلات المختلفة تم الحصول على معامل ثبات مقداره (٠,٩٦)، وهو معامل مرتفع، مما يشير إلى وضوح وثبات أداة التحليل وصلاحيتها للتطبيق .

خطوات التحليل :

اتبعت الدراسة في عملية التحليل الإجراءات التالية :

- إذا تضمنت الفقرة أكثر من بعد يعد كل بعد منها وحدة قائمة بذاتها .
- إذا تكرر البعد في فقرة تالية يتم حساب هذا التكرار .
- تم حساب الأبعاد الضمنية التي يمكن فهمها من السياق دون التصريح بها مع الأبعاد الصريحة المعلنة في الفقرات .
- تم تقريب بعض النسب إذا اقتضت الضرورة لذلك .
- تم ترتيب الأبعاد حسب ورودها بالوثيقة وباستمارة التحكيم .

نتائج الدراسة التحليلية وتفسيرها :

يتناول هذا الجزء بالشرح والتحليل نتائج الدراسة التحليلية وتفسيرها، وذلك من خلال تعرف مدى تضمين وثيقة استارتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥-٢٠٢٥) لأبعاد تكافؤ الفرص التعليمية، ثم أهم نتائج الدراسة والتصور المقترح لتعزيز مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بدولة الكويت. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول(١)

نسب وتكرارات أبعاد تكافؤ الفرص التعليمية ضمن وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥- ٢٠٢٥)

محاور الاستراتيجية	الحق في التعليم		المساواة في التعليم		الاستمرار في التعليم		المجموع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
القضايا الرئيسة	–	–	٣	%٥٠	٣	%٥٠	٦	%١٤,٦
الإطار المرجعي	٥	%٤١,٥	٥	%٤١,٥	٢	%١٧	١٢	%٢٩,٣
الرؤية	١	%٢٠	٢	%٤٠	٢	%٤٠	٥	%١٢,٢
الرسالة	–	–	–	–	٣	%١٠٠	٣	%٧,٣
السياسات العامة	١	%٥٠	–	–	١	%٥٠	٢	%٤,٨
الأهداف	٢	%١٥,٤	٤	%٣٠,٨	٧	%٥٣,٨	١٣	%٣١,٧
المجموع	٩	%٢٢	١٤	%٣٤,١	١٨	%٤٣,٩	٤١	%١٠٠

ومن الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

- بلغ عدد التكرارات المعبرة عن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأبعاده المختلفة في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥-٢٠٢٥)، (٤١) تكرارًا. وهو ما يعني مدى وعي القائمين على إعداد الوثيقة بضرورة مراعاة تضمين الوثيقة لأبعاد تكافؤ الفرص التعليمية .
- بلغ عدد التكرارات المعبرة عن بعد الحق في التعليم (٩) تكرارات من إجمالي التكرارات المعبرة عن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية على مستوى الوثيقة، وذلك بنسبة قدرها(٢٢%). في حين بلغ عدد التكرارات المعبرة عن بعد المساواة في التعليم(١٤) تكرارًا من إجمالي التكرارات، بنسبة بلغت (٣٤,١%) . أما بعد الاستمرار في التعليم فقد بلغت التكرارات المعبرة عنه (١٨) تكرارًا، بنسبة بلغت (٤٣,٩%) من إجمالي التكرارات. وبذلك يكون بعد الاستمرار في التعليم قد جاء في المرتبة الأولي لترتيب أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية الأكثر تضمينًا في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥- ٢٠٢٥)، يليه في الترتيب بعد المساواة في التعليم، وأخيرًا بعد الحق في التعليم.

وهو ما يمكن تفسيره من خلال رغبة وزارة التربية في التأكيد على ضرورة أن تسعي الخطط كافة خلال الفترة القادمة لإعداد الأفراد وتسليحهم بالأدوات التي تمكنهم من مواصلة تعلمهم والاستعداد لمواجهة المستقبل وتحدياته، وهو ما يتساوى فيه جميع أفراد المجتمع الكويتي، دون وجود أدني تمييز لأي سبب من الأسباب، وذلك بعد أن كفل الدستور لجميع أبناء الكويت حقهم في التعليم .

حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التربية بوصول نسبة القيد الإجمالي للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، إلى (٩٩,٣%، ١٠٠,٩%، ٩٢,٤%) على الترتيب. وإن كانت نسبة القيد الصافي تقل عن ذلك، حيث تبلغ(٨٩,٣%، ٨٤,٧%، ٦٩,٢%) على الترتيب .

كما تنخفض نسبة الأمية بدولة الكويت بصورة ملحوظة، فهي تبلغ ٣,٧% بالنسبة للكويتيين، و٥% لإجمالي السكان من الكويتيين وغيرهم.

كما يبلغ عدد متعلمي المرحلة الابتدائية (١٣٠١٠٨) في (٢٣٩) مدرسة، تضم (٥٥٦٦) فصلاً. أما المرحلة المتوسطة فتضم(١٠٨٨٧٧) متعلمًا، في (١٨٩) مدرسة، تضم (٣٩٩٢) فصلاً. في حين تستوعب المرحلة الثانوية (٦٣٤٩٩) متعلمًا، في (١٢٤) مدرسة، تضم (١٩٣٧) فصلاً (وزارة التربية، ٢٠٠٨، ص ص ٧-٢٧).

- وفيما يتعلق بترتيب محاور الوثيقة الاستراتيجية لأبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، فقد جاء محور الأهداف الاستراتيجية في المرتبة الأولي حيث تضمن (١٣) تكرارًا، بنسبة بلغت (٣١,٧%) من إجمالي التكرارات المعبرة عن أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥-٢٠٢٥)، يليه محور الإطار المرجعي، والذي تضمن (١٢) تكرارًا، بنسبة بلغت (٢٩,٣%)، ثم محور القضايا الرئيسة، والذي تضمن (٦) تكرارات، بنسبة بلغت (١٤,٦%)، ثم محور الرؤية الاستراتيجية، حيث تضمن (٥) تكرارات، بنسبة بلغت(١٢,٢%)، ثم محور الرسالة الاستراتيجية، والذي تضمن(٣) تكرارات، بنسبة بلغت(٧,٣%)، وأخيرًا محور السياسات العامة، وتضمن(٢) تكرار، بنسبة بلغت(٤,٨%) من إجمالي التكرارات .

وهو ما يمكن تفسيره من خلال تركيز الاستراتيجية على الجانب الإجرائي العملي والمتمثل في الأهداف المعبرة عن رؤية ورسالة وغايات استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت، وهو ما ظهر من خلال مجيء محور الأهداف في المرتبة الأولي بالنسبة للمحاور الأكثر تضميناً لأبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥-٢٠٢٥) .

تلي ذلك مجيء محور الإطار المرجعي في المرتبة الثانية، حيث إن الأهداف الاستراتيجية لنظام التعليم العام في دولة الكويت تنطلق من إطار مرجعي أصيل يجمع ما بين الأصالة والمعاصرة، فهو يستند لدستور دولة الكويت، ويراعي طبيعة المجتمع الكويتي وظروفه وتاريخه ومشكلاته، وطبيعة العصر الحالي وظروفه ومتطلباته، وديناميكية تطور النظام التعليمي ووضعه الراهن، والتشريعات المنظمة للتعليم العام، وأخيرًا المستحدثات والمستجدات في عالم التربية وخبرات الدول الأخرى في مجال تطوير التعليم.

أهم نتائج الدراسة :

من خلال الإطار النظري للدراسة الحالية، وما كشفت عنه الدراسة التحليلية يتضح أن السياسة التعليمية في دولة الكويت ممثلة في وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥-٢٠٢٥) قد اعتنت بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأبعاده في مراحل التعليم العام. ويمكن إبراز أهم ملامح ذلك فيما يلي :

- جاء بعد الاستمرار في التعليم في المرتبة الأولي لترتيب أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بنسبة(٤٣,٩%)، يليه بعد المساواة في التعليم بنسبة (٣٤,١%)، وأخيرًا بعد الحق في التعليم بنسبة(٢٢%) .
- جاء محور الأهداف الاستراتيجية في المرتبة الأولي بالنسبة لأكثر محاور الاستراتيجية تعبيرًا عن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأبعاده المختلفة، وذلك بنسبة(٣١,٧%)، يليه محور الإطار العام بنسبة وصلت إلى (٢٩,٣%)، وأخيرًا محور السياسات العامة لنظام التعليم العام بنسبة(٤,٨%).
- على الرغم من ارتفاع نسب القيد الإجمالي وزيادة عدد المقيدين في مراحل التعليم العام(الابتدائية والمتوسطة والثانوية)، إلا أن الاستيعاب الكامل لم يتحقق في جميع المراحل للطلاب كافة .

توصيات الدراسة ومقترحاتها:

في ضوء الإطار النظري والأدبيات والدراسات السابقة، ونتائج الدراسة التحليلية، يمكن تقديم جملة من التوصيات والمقترحات لتعزيز تضمين مفهوم أبعاد تكافؤ الفرص التعليمية في السياسة التعليمية بدولة الكويت. وذلك على النحو التالي :

- ضرورة العمل على تضمين وثيقة السياسة التعليمية بدولة الكويت مبدأ الإلزامية صراحة للمراحل الثلاثة كافة(الابتدائية والمتوسطة والثانوية).
- ضرورة العمل على ضم مرحلة رياض الأطفال لمراحل التعليم العام الإلزامية .
- العمل على نشر الوعي بقيمة وأهمية التعليم وضرورة مواصلة التعلم مدى الحياة.

مراجع الدراسة :

- أبو بكر زيدان: اتجاهات السياسة التعليمية في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩١.
- أحمد محمود محمد عبد المطلب: تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي الحكومي والخاص من منظور تشريعي ، المؤتمر العلمي التاسع" تحديات التعليم في العالم العربي"، كلية التربية، جامعة المنيا، ١٠-١١ نوفمبر ٢٠٠٩.
- أسماء عبد السلام عبد القادر: دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية،عالم التربية، رابطة التربية الحديثة، س ١١، ع ٣١، مايو ٢٠١٠.
- آمال أندراوس : السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
- بيير جيوفيني: نحو تكافؤ الفرص في التربية، ترجمة محمد زكي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨.
- جاسم الكندري وآخرون :مبادئ التربية، مطابع الشروق، الكويت، ط ٢ ، ١٩٩٩.
- جمعية المعلمين الكويتية: ملامح مشروع وطني لتطوير التعليم بدولة الكويت، مقدمة للمؤتمر الوطني للتربية في دولة الكويت، ٢٠٠٦.
- رجاء محمود أبو علام : مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط٣، ٢٠٠١ .
- رشدي أحمد طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٨٧.
- سامي طايع : بحوث الإعلام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- سعيد إسماعيل علي: العدل التربوي وتعليم الكبار، آفاق جديدة في تعليم الكبار، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ع١، مارس ٢٠٠٣.
- سمير محمد حسين : تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة ، ١٩٨٣.
- شبل بدران : التربية والنظام السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- عاطف العبد : تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام – الأسس النظرية والنماذج التطبيقية ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠٠٢.

- عبد اللطيف محمود محمد: تحليل أداء السياسة التعليمية رؤية نظرية وإطار تطبيقي، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٠.

- عبد العزيز بن عبدالله السنبل وآخرون: نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ط٨، دار الخريجي، الرياض .

- عبد الله بن عقيل العقيل: سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٥.

- علي أحمد مدكور: تحليل محتوى منهج القراءة للفتيات بالمرحلة الثانوية العامة للرئاسة العامة لتعليم الفتيات وفق تحقيق الذات في الإسلام ، مركز البحوث التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٨.

- علياء عمر كامل إبراهيم: التعددية في التعليم بالحلقة الأولي من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٨٥- ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ .

- غانم عبدالله الشاهين: أنساق القيم في تطور الفكر التربوي، مكتبة الدار الأكاديمية للنشر والتوزيع، حولي ، الكويت، ٢٠٠٩ .

- الكويت : الدستور الكويتي، الطبعة السابعة، ٢٠٠٣.

- محمد بن معجب الحامد وآخرون: التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، ط ٣ مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٥ .

- محمد جمال الدين عبد الحميد : بعض مداخل تحليل المضمون في مناهج العلوم الطبيعية، حولية كلية التربية، جامعة قطر، س٤،ع٤، ١٩٨٥.

- محمد عبد الظاهر الطيب وآخرون : مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠.

- محمود عبد المجيد عساف وصهيب كمال الأغا: رؤية مقترحة للتجسير بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية الفلسطينية دعوة للخروج عن المألوف، مؤتمر " البحث العلمي مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه"، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٠-٢٠١١/٥/١١.

- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، شعبة السياسات التربوية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٠.

- مهني غنايم وهادية أبو كليلة: تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٤.

- نادية يوسف جمال الدين: منهجية تقويم السياسة التعليمية، في " منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر"، تحرير(أماني قنديل وهدى مجاهد)، أعمال الندوة الأولي ، ١٣-١٥ أبريل ١٩٨٨، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

- ناهد رمزي وآخرون: العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي، مج ١، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢.

- نوال محمد عمر : مناهج البحث الإعلامي والاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦.

- نهلة عبد القادر: دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية بين مصر وإنجلترا، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: وثيقة المستويات المعيارية لسياسة التعليم قبل الجامعي، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، القاهرة، ٢٠١١ .

- وزارة التربية: المجموعة الإحصائية للتعليم ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، قطاع التخطيط والمعلومات، وزارة التربية، الكويت، ٢٠٠٨.

- وزارة التربية : وثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت (٢٠٠٥- ٢٠٢٥)، وزارة التربية، الكويت، يونيو ٢٠٠٣ .

- Weber,R :Basic content Analysis ,New Bary Park,CA.Gnded,1990.